محدودية انتشار وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر (الأسباب والحلول)

طالب دكتوراه/ عزوز سعيدي
جامعة لونيسي علي البليدة 02، الجزائر
الأستاذ/ خالد راموك
جامعة لونيسي علي البليدة 02، الجزائر

❖❖❖❖❖❖❖

ملخص:

لقد قامت الدراسة بالتطرق الى تبيان معظم الأسباب التي وقفت حاجزا أمام تطور وانتشار وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر والتي تم حصرها ما بين عوامل واقعية، وأمنية، وأسباب نفسية وأخرى قانونية، كما تطرقت الدراسة أيضا الى اقتراح بعض الحلول التي يراها الباحث كفيلة لتوسع وانتشار وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر.

Abstract:

The study has been addressing to identify most of the reasons Which is an obstacle against development and spread of electronic payment methods in Algeria, which has been confined between realistic factors, security, legal and psychological reasons and others, The study also touched on to propose some solutions that may be capable of expansion and the proliferation of electronic payment methods in Algeria.

مقدمة:

إن التحولات التكنولوجية التي يشهدها العالم حاليا تعد ثورة غير مسبوقة ذلك أنها موجة عاتية هبت، اجتاحت كل دول العالم المتقدمة منها والنامية حيث هشمت كل النوافذ، وحطمت كل الحدود، ودمرت الفروق وكسرت الأبواب لتعبر وتدخل كل بيت بلا حدود وكل ذلك عبر شاشات الكمبيوتر، إذ يمكن للأشخاص عقد الصفقات وابرام العقود في بيئة افتراضية لا وجود مادي فيها للأطراف، وهذا ما يعتبر نقلة نوعية أدت إلى إحداث وفرض اشكال جديدة من المعاملات قانونية كانت ام اقتصادية، ولعل من ابرزها ما يسمي بالتجارة الالكترونية وتأثيراتها على مختلف التشريعات الوطنية منها أو الدولية، وعلى اثر ذلك ظهرت المعاملات الالكترونية كمنافس للمعاملات التقليدية الكلاسيكية، وللقيام بالتعاملات الالكترونية لابد من وجود وسائل دفع تتماشي مع الطبيعة اللامادية لهذه الأخيرة وهذا ما أدُى إلى ظهور وسائل الدفع الالكترونية التي يتم استخدامها عبر الشبكة العنكبوتية، وقد لقيت هذه الأخيرة روجا كبيرا وانتشارا رهيبا في مختلف انحاء المعمورة، إلا أن الجزائر مازالت بمنعزل عن ركب قاطرة الدول المتقدمة وحتى بعض جيرانها كتونس في الاخذ بهذه التقنيات الحديثة وتبنيها في قانونها، وهذا ما يجعلنا نتساءل عن مختلف الأسباب والعوامل التي قللت من انتشار وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر؟

وهذا ما سنقوم بالتطرق اليه في هذه الدراسة التي ارتأينا تقسيمها الى مطلبين بحيث سنخصص الأول للتطرق الى أسباب محدودية انتشار وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر، بينما سنتناول في المطلب الثاني أهم الحلول التي بإتباعها يمكن إعادة بعث استخدام وسائل الدفع الالكترونية وانتشارها كما يلي:

المطلب الاول

معوقات انتشار وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر

إن تطوّر تكنولوجيا المعلوماتية ونظم الاتصالات الحديثة أدى الى خلق اقتصاد رقمي قائم على انتاج المعرفة ومرونة وسرعة تبادل المعلومات دون أي اعتبار للحواجز الزمنية والمكانية وبأقل تكلفة، وهذا ما جعل هذا القطاع مستقطبا وجالبا لاهتمام المؤسسات الاقتصادية، ففي ضوء اكتساح وانتشار استخدام التكنولوجيات الحديثة وانتشار التجارة الالكترونية، برزت الحاجة إلى ضرورة ابتكار وسائل دفع الكترونية تلائم البيئة الرقمية لهذه الأخيرة، وهذا ما أدى إلى بروز ما يسمى بوسائل الدفع الالكترونية التي لها من المزايا ما لا يعد ولا يحصى، ومن قبيل ذلك سهولة وسرعة استخدامها، وكذا ضمان سرية المتعاملين بها، فقد قدمت حلولا كثيرة للقصور الذي تعاني منه نظيراتها التقليدية.

رغم المزايا والحلول التي تحققها وسائل الدفع الالكترونية وانتشارها على نطاق واسع في معظم دول المعمورة، إلا أن انتشارها في الجزائر يبقي محدودا وضئيلا جدا بالمقارنة إلى ما وصلت إليه الدول المتقدمة، وغير بعيد فقط ما وصلت إليه بعض الدول العربية، ولعل ذلك راجع لعدّة أسباب متنوعة، إلا أن هذه الأخيرة لها عدة حلول ما لابد من الأخذ بها لكي يتسع مناخ ومجال استعمال وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر.

هناك أسباب كثيرة أدت الى محدودية انتشار وسائل الدفع الالكترونية وإن كان لا يتسع المجال لذكرها بأكملها إلا أنه يمكن لنا إجمالها في النقاط التالية:

الفرع الأول: الأسباب الواقعية

أولا- واقع البني التحتية:

يرتبط نجاح وانتشار وسائل الدفع الالكترونية بمدى انشاء بنية تحتية تكنولوجية متطورة تساعد على انتشار استخدام الحواسيب والانترنت، وكذا توفير البيئة المناسبة والداعمة والقادرة على تحمل أعباء ومخاطر هذا النوع الحديث من وسائل الدفع الالكترونية[1].

تبين الاحصائيات المتوفرة في الجزائر ضعف البنية التحتية الأساسية والضرورية لممارسة التجارة الالكترونية إذ أن هذا النوع من التجارة بصفة عامة ووسائل الدفع الالكترونية تقتضي الانتشار الواسع لشبكات الاتصالات السلكية ولاسلكية والحاسبات والبرمجيات واجهزة الهاتف الثابت والمحمول.

إن أول ما يؤكد تأخر الجزائر في استكمال البني القاعدية التكنولوجية هو محدودية الخدمات الهاتفية التي تؤثر بصفة مباشرة في الإقبال على استخدام الانترنت، فلا يمكن بأي شكل من الاشكال التوسع في استخدام الشبكة العنكبوتية التي تربط العالم دون توفر الخدمات الهاتفية الكافية باعتبار الانترنت ارتباط واتحاد بين جهاز كمبيوتر وهاتف[2].

كما وتعاني الجزائر فيما يخص البنية التحتية تردي نسب انتشار الشبكة الهاتفية الثابتة، وافتقارها الى شبكات واسعة من هذه الخطوط، فتميز العديد من المناطق الجزائرية بانخفاض نسبة الكثافة السكانية وغلبة الأراضي الصحراوية على مساحة الجزائر زاد من عزلتها وأثر سلبا على تحفيز متعاملي الهواتف في الاستثمار في البنية التحتية للشبكة الخدماتية الثابتة واقتصارها فقط على المدن الكبرى.

كذلك من بين ما يحد من تطور الشبكة الهاتفية الثابتة انعدام المنافسة[3]في السوق الجزائرية المتعلقة بالخط الثابت، بحيث يحتكر المتعامل التاريخي "اتصالات الجزائر" تقديم الخدمات السلكية واللاسلكية لوحدها[4]، بالإضافة الى تردي الخدمات الهاتفية التي تقدمها والانقطاعات المتكررة للأنترنت وبطئها.

إن غياب البني التحتية التي توفر إمكانية استعمال وسائل الدفع الالكترونية التي تسمح بتسديد المشتريات عبر الانترنت يلعب دورا هاما في ضعف عمليات التجارة الالكترونية في الجزائر التي من شأنها عرقلة نمو وانتشار هذا النوع من المعاملات الالكترونية ويرجع ضعف البنية التحتية للدفع الالكتروني وهشاشتها وكذا تأخر البنوك الجزائرية عدة أسباب منها:

1- ارتفاع تكاليف الاقتناء: فوضع البنوك لنهائيات الدفع الالكتروني والموزعات الآلية للنقود وإصدار البطاقات البنكية يتطلب منها تحمل تكاليف استثمارية جد عالية للبعث والتجديد ومتابعة الابتكارات والتكيف مع التكنولوجيات الحديثة[5].

2- رداءة الخدمات البنكية وكثرة تعطيلات الموزعات الآلية ونهائيات الدفع الإلكتروني مما يؤدي الى رفض المواطنين لاستخدام النقود الالكترونية اذ لابد من وضع عتاد تكنولوجي وخطوط هاتفية واسلاق موثوق بجودتها وصيانتها باستمرار.

ثانيا- واقع الخدمات المصرفية في البنوك الجزائرية:

إن تطور وسهولة تقديم الخدمات الالكترونية وتكيفها مع المستجدات العصرية يدفع بالأفراد الى التعامل مع هذه البنوك بكل ثقة، ولكن النظام المصرفي الجزائري يلاحظ عليه التخلف وعدم مواءمة التطورات التكنولوجية إذ مازال يقدم الخدمات التقليدية وكذا الطابع البيروقراطي الذي يميزها[6]، إذ يبرز تخلف النظام المصرفي والخدمات المصرفية في البنوك والمصارف الجزائرية بالنسبة لأنظمة الدفع والاتصال في العديد من المظاهر أهمها:

1- خدمات مصرفية تقليدية لا تستجيب حتى لأبسط توقعات المجتمع، ففي الوقت الذي تقوم فيه المصارف والبنوك في العالم بتقديم أكثر من 360 خدمة لزبائنها فإن المصارف الجزائرية لم تصل حتى الى مستوي الخدمات المصرفية المقدمة في الدول النامية، حيث يقدر عدد الخدمات المصرفية المقدمة من طرف المصارف الجزائرية في حدود 40 خدمة مصرفية مما يقلل من قدرتها التنافسية وتنمية رأسمالها[7].

2- ضعف شبكات الاتصالات الالكترونية في البنوك الجزائرية، إذ رغم مبادرة بعض المؤسسات المصرفية والمالية الى تطوير شبكات الكترونية للدفع والتسديد المنتشرة في نقاط محدودة في التراب

الوطني، لكن عدم القدرة في التحكم فيها وتسييرها جعل بعضها يتوقف عن أداء خدماته وذلك بسبب اعتماد المؤسسات المالية على حلول وأنظمة مستوردة وغير متوافقة مع خصائص السوق الجزائرية، وكذا عدم زيادة الطلب عليها[8].

3- غياب استخدام الهاتف في الخدمات المصرفية، إذ لا تستعمل البنوك الجزائرية الهاتف في تقديم خدماتها سواء الثابت أو المحمول، وهذا رغم ما شهدته السوق الجزائرية من فتح مصراعيها لاستثمار في مجال الهاتف المحمول في السنوات الأخيرة، رغم الكم الهائل من مشتركي خدمات الهاتف المحمول في الجزائر[9]، مما قد يساهم في تسهيل وتسريع الخدمات المصرفية لأكبر عدد ممكن من الزبائن.

4- ضعف استخدام البطاقات البنكية والتأخر في تأهيل أنظمة الدفع الالكترونية إذ رغم التطورات التي تشهدها هذه الأخيرة في العالم وتوسع نطاق استخدامها ليشمل كافة نواحي الحياة اليومية للأفراد، فقد أصبحت من أهم وسائل الدفع في الوقت الراهن وذلك بالنظر الى الخصائص التي تميزها عن نظيراتها التقليدية، إلا أن البنوك الجزائرية بقيت بمنأى عن هذه المستجدات رغم أن العديد من الدول العربية وخاصة المجاورة كتونس قد قطعت اشواطا لا يستهان بها في هذا المجال.

5- ضعف أداء وكفاءة العنصر البشري العامل في القطاع المصرفي، ذلك أن مدرسة وطنية وحيدة متخصصة للتكوين غير كافية[10].

الفرع الثاني: الأسباب الأمنية

إن انتشار وتوسع استخدام وسائل الدفع الالكترونية مرتبط أساسا بمدى موثوقيتها ومدى الاستعمال السليم والمؤمن لها.

بغض النظر عن مدى الخبرة والتفوق التكنولوجي المتوصّل إليه، يشهد عالم الانترنت العديد من الجرائم المعروفة بجرائم المعلوماتية التي تمثل خطرا حقيقيا على مستخدميها، ووسائل الدفع الالكترونية ليست بمنعزل عن هذه الجرائم ما دام أنها تعتمد على شبكة الانترنت المفتوحة على العالم.

يعتبر الهاجس الأمني أكبر عائق امام توسع وسائل الدفع الالكترونية في الدول المتقدمة بصفة عامة والدول المتخلفة منها الجزائر بصفة خاصة، وإن كان حسب المختصين من المستحيل توفير نظام أمني دقيق وفعال مئة بالمئة بسبب تشابك العلاقات المنبثقة بين أطرافها ذلك انه في هذه البيئة المزدحمة تضعف قبضة الامن في التحكم والمراقبة[11]، وهذا ما يطرح بالتالي مخاطر عديدة في التعامل بهذه الأخيرة، ومن بين صور الجرائم المعلوماتية المرتبطة بوسائل الدفع الالكترونية ما يلي:

أولا- النصب والاحتيال وقرصنة البيانات:

تشكل القرصنة[12] في العقود التي تتم عبر الانترنت، الحاجز الأكبر للعمليات النقدية، إذ قد يتم الحصول على بيانات شخص بطريقة غير مشروعة ومن دون علمه او موافقته ليتم بالتالي استخدام هذه البيانات في الحصول على بطاقات بنكية عبر الانترنت خاصة وإن كانت الهيئات المصدرة لهذه البطاقات لا تتخذ إجراءات امنية كفيلة للتصدي لهذا الهاجس الذي يؤرق ويقلق الكثير من المتعاملين بوسائل الدفع الالكترونية.

كما قد يقدم الموظفون في البنوك الالكترونية على ارتكاب جرائم النصب والاحتيال من خلال تمكنهم من الحصول على الارقام السرية والشفرات وكل المعلومات الخاصة بحساب الزبائن، ومن ثمة القيام بسحبها او التلاعب بها مما يكلف البنوك اضرار مادية ضخمة ناجمة عن اختلاس أموال زبائنه من جهة، وكذا تحملها لتكاليف إضافية من أجل إصلاح وضبط بيانات زبائنها من جديد.

ثانيا- غسيل الأموال في ظل وسائل الدفع الالكترونية:

إن ظاهرة غسيل الأموال[13]ليست لصيقة بظهور وسائل الدفع الالكترونية، وانما كانت موجودة في ظل وسائل الدفع التقليدية، ولكن بظهور التجارة الالكترونية وانتشارها واستعمال وسائل الدفع الحديثة فسح المجال على مصراعيه لإيجاد سبل جديدة أصبحت من خلالها تتم عمليات غسيل الأموال الكترونيا بسهولة وارتياح كبيرين[14]، إذ لا يتطلب الامر سوى دقائق أو ثواني من أجل الإسراع في إخفاء الآثار العملية الإجرامية، حيث يمكن مثلا لحامل البطاقة البنكية أن يسحب مبالغ كبيرة من الصراف الآلي ببلد اجنبي، ثم يقوم البنك الذي سحب منه الأموال بطلب تحويلها من البنك مصدر البطاقة، ليتم تحويل المبالغ وبذلك يكون الزبون قد تهرب من دفع رسوم التحويل بالإضافة الى تمكنه من غسل امواله.

الفرع الثالث: الأسباب النفسية

للعوامل النفسية أهمية بالغة في قبول كل ما هو جديد بحيث تسود حالة من الترقب والحذر في البداية الى حين أن تتضح الصورة وتتجلي العيوب والمزايا[15]، لذلك فالعامل النفسي في المجتمع الجزائري يبقي عائقا أمام انتشار وسائل الدفع الالكترونية وذلك بحكم حداثتها والتقنية المستعملة في عملها.

من الناحية النفسية نجد أن الافراد لا يقبلون القيام بعمليات الدفع باستخدام وسائل الدفع الالكترونية إلا إذا كانت الصفقة المبرمة ضئيلة القيمة، أما إذا كانت كبيرة القيمة فإن معظم الأشخاص يفضلون التعامل بالنقود التقليدية لأنها تحمي خصوصياتهم الشخصية وذلك لأنهم غير ملزمين بتعريف أنفسهم لدي البائعين من جهة، او لأي مؤسسة مالية من جهة اخرى طالما انهم يقدمون النقود[16]، عكس وسائل الدفع الالكترونية التي تقتضي الإفصاح عن شخصية المتعامل بها.

الفرع الرابع: الأسباب القانونية

إن أي مستجدات حديثة تطرأ على مجتمع ما، لابد أن يقابلها تطور في المنظومة القانونية التي تنظم جوانبها وتحتوي أطرها، فالقانون وليد المجتمع يتطور بتطوره[17]، ومن ثمة فإن وسائل الدفع الالكترونية لن يكتب لها أي نجاح يذكر إذا ما وقف رجال القانون مكتوفي الأيدي، وامام هذه الظواهر المستحدثة فإن فعالية انتشار وسائل الدفع الالكترونية مرتبطة بنصوص تشريعية وتنظيمية تضع أطرها وأسسها وتنظيم جميع الجوانب المتعلقة بها، وفي التشريع الجزائري الى حد الآن لا يوجد قانون خاص بالتجارة الالكترونية بشكل عام ووسائل الدفع الالكترونية بشكل خاص رغم وجود عدة أصوات تنادي بضرورة الاسراع في اصدار قانون خاص بهذه الأخيرة.

ولعل الصعوبة الكامنة في تأثيراها هو عدم التوافق بين السرعة التي تتطور بها تقنيات المعلومات والوقت الطويل الذي تحتاجه القاعدة القانونية لكي تثبت وترسخ في التطبيق، وهو الامر الذي جعل المشتغلين في حقل العلوم القانونية امام تحد كبير يتمثل في إيجاد ميكانيزمات للموائمة بين هذين الامرين.

إن خلو المنظومة القانونية الجزائرية لقانون خاص بالمعاملات الالكترونية[18] يؤدي الى عزوف وزعزعة الثقة في نفوس الافراد في الاقبال على التعامل باستعمال وسائل الدفع الالكترونية.

المطلب الثاني

الحلول المقترحة الانتشار وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر

إن تزايد الاهتمام العالمي بالاقتصاد الرقمي والتجارة الالكترونية بصفة عامة، ووسائل الدفع الالكترونية بصفة خاصة، يفرض على الجزائر أن تدرك حقيقة وضعها على خريطة المعاملات الالكترونية الحديثة، إذ لابد أن تبذل مجهودات متزايدة ومتسارعة لتدارك النقص والتأخر الحاصل وكذا الاستفادة من الفرص التي تتيحها كلا من التجارة الالكترونية ووسائل الدفع الالكترونية على حد سواء، وذلك بتسخير تجارب الدول المتقدمة واتخاذ كافة الإجراءات الازمة للنهوض بوسائل الدفع الالكترونية، وإيجاد البيئة الخصبة لتوسعها وانتشارها وعلى اثر ذلك ارتأينا تقديم جملة من المقترحات التي يمكن لها المساهمة في إيجاد حلول لمعوقات وسائل الدفع الالكترونية كما يلي:

الفرع الأول: الحلول المرتبطة بالمشكلات الواقعية

تتعلق الحلول المتعلقة بالمشكلات الواقعية بالعناصر التالية:

أولا- وجوب الإسراع في تحديث وتطوير البني التحتية التكنولوجية:

إن نمو وشيوع استخدام وسائل الدفع الالكترونية مرتبط بمدي وجود بنية تحتية تكفل سهولة استخدامها، والبنية التحتية التكنولوجية مرتبكة بمدي انتشار وتعميم استخدام الشبكة العنكبوتية ذلك ان الانتشار الكبير للأنترنت وبروزها كقاعدة للتجارة الالكترونية ساعد على جعل هذه الطريقة رخيصة وأكثر كفاءة لاقتحام الأسواق الوطنية والدولية.

لذلك لابد أن تسعي الجزائر الى توفير بنية تحتية مناسبة[19] لتوسيع وتحسين واصلاح الخطوط الهاتفية، وبناء نظم وشبكات جديدة جد متطورة في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية ذات سرعة وكفاءة واستجابة عالية، وكذا ضرورة إيجاد توازن بين أسعار خدمات الانترنت ومستوي الدخل الفردي وجعلها معقولة وفي متناول الجميع، فضلا عن انشاء نقاط ولوج عمومية للأنترنت معتمدة على تكنولوجيا السعة العالية النطاق ومجانيتها[20].

يجب على الجزائر فتح المجال وتحرير خدمات الاتصالات امام الخواص التي يسيطر عليها المتعامل العمومي الوحيد المتمثل في اتصالات الجزائر، وذلك من اجل خلق بيئة تنافسية والتي تكون بمثابة حافز لتشجيع العمل على تطوير وتوسيع انتشار شبكات الاتصالات لتشمل كافة مناطق القطر الجزائري حتى المناطق النائية، وفتح المجال للمنافسة من شأنه خفض تكاليف الخدمات وتحسين النوعية والجودة.

ثانيا- تحديث النظام المصرفي والخدمات المصرفية

إن تقليدية النظام المصرفي الجزائري وتقليدية الخدمات المصرفية المقدمة التي لا تستجيب لأدنى متطلبات الخدمات المصرفية الحديثة يعيق من انتشار وسائل الدفع الالكترونية وشيوعها ومن أجل النهوض بهذه الأخيرة لابد من اتخاذ جملة من الإصلاحات منها:

1- وجوب الحد من سيطرة القطاع العمومي على السوق المصرفية الجزائرية وذلك بإجراء خصخصة[21] ولو جزئية للقطاع المصرفي في الجزائر وذلك من اجل بعث توازن بين تركيبة القطاعين العام والخاص، وفتح مجال المنافسة مما سيساهم في تحسين الخدمات المصرفية وعصرنتها.

2- المبادرة بإنشاء الهياكل القاعدية لإطلاق مشروع البنوك الالكترونية في الجزائر واتخاذ جميع الإجراءات الإدارية المتعلقة بها، وكذا اعتماد الهاتف المصرفي في تقديم الخدمات البنكية وتسهيل اصدار البطاقات البنكية.

3- تكوين الموارد البشرية العاملة في القطاع البنكي، وذلك ببرمجة دورات تكوينية لتحسين المستوي والرفع من كفاءة[22]الإطارات العاملة في المؤسسات المصرفية والبنكية، وكذا التدرب على الاستخدام الأمثل للتكنولوجيات الحديثة.

الفرع الثاني: الحلول الأمنية

يعتبر مستقبل وسائل الدفع الالكترونية واعتمادها من قبل المؤسسات المالية والمستهلكين مرهون بمستويات الحماية والامان التي تضمنها وتوفرها سواء المتعاملين بها كمقدمي الخدمات على الخط، أو البنوك في مجال استعمال التكنولوجيات الحديثة للاتصالات التي تعتمد أساسا على برامج الحاسوب وقواعد البيانات.

لقد نتج عن المخاطر الأمنية خسارة الملايين من المعاملات عبر شبكات الاتصال من جهة، وكذا زعزعة الثقة في المتعاملين بوسائل الدفع الالكترونية من جهة اخري، فخلال سنة 2005 فقط تعرضت معلومات ما يزيد عن 40 مليون حامل لبطاقة ائتمان، إذ اعتبرها البعض أكبر عملية اختراقية للبيانات في الوقت الحاضر[23].

إذا كانت مهمة تأمين الدفع الالكتروني من مهام أصحاب الاختصاص في مجال الاعلام الآلي والتقنين لمعرفتهم بتلك المهارات ولامتلاكهم الخبرات في كيفية رد الاعتداءات المتعلقة بوسائل الدفع الالكترونية، فهم ليسوا الوحيدين المعنين بضرورة إرساء الحماية، فالحماية التقنية لا تكون فعالة لوحدها مالم تكن مدعمة بحماية قانونية ولإرساء منظومة امنية لوسائل الدفع الالكترونية لابد من:

1- ضرورة توفير مناخ ومحيط قانوني شامل لمختلف الاشكال الجديدة من أدوات الدفع الالكترونية يضمن أساسا ثقة العامة بفعالية هذه الأخيرة سواء في التشريعات الداخلية، او حتى على مستوي التعاون الدولي.

2- تفعيل الحماية الجنائية للمستندات الالكترونية وتشديد العقوبات المتعلقة بالمساس أو اختراق منظومات البيانات الالكترونية.

3- تفعيل أنظمة التواقيع الالكترونية، وتعميم أنشطة التشفير[24] التي تعتمد على تقنيات معقدة بدلا من أنظمة التشفير التقليدية[25]، التي تعتمد على تغيير الأرقام فحسب والتي كان يسهل اختراقها من قبل قراصنة حل الشفرات.

الفرع الثالث: الحلول النفسية (التوعية)

من المستقر عليه أن التحول نحو التجارة الالكترونية ووسائل الدفع الالكترونية والتعامل في عالم افتراضي خالي من الوسائل المادية، ولا اعتراف فيه بالحدود الجغرافية والزمنية للدول[26]، يشكل في واقع الأمر تحديا غير مسبوق للعادات التقليدية التي ترسخت منذ عقود غابرة من الزمن، لذلك لا يمكن التوسع في استخدام وسائل الدفع الالكترونية بشتي أنواعها في الجزائر إلا بوجود خطة إعلامية تنويرية مدروسة بعناية تهدف الى نشر الوعي والاستعداد النفسي وذلك بتوضيح المزايا التي يوفرها التعامل بوسائل الدفع الالكترونية لدي جميع الفئات بكافة اعمارها وتعدد ثقافتها سواء اكانوا افراد طبيعة أو معنوية، فنجاح السبل التوعوية في أداء مهامها يستوجب ضرورة تركيزها على نشر المعرفة والثقافة التكنولوجية، وذلك بتبان أهمية استخدام الانترنت على أوسع نطاق، وكذا موائمة البرامج التكوينية والتعليمية مع هذا النوع من المعاملات الحديثة.

الفرع الرابع: الحلول القانونية

لاشك أنه لا يخفي على علم أي منا أن التعامل في اطار التجارة الالكترونية يختلف في كثير من جوانبه عن التجارة التقليدية، إذ قد افرز الاعتماد المتنامي على شبكات المعلومات ونظم الحواسيب في المجالات التجارية مجموعة من التحديات القانونية التي لم يسبق للمشرع الجزائري مجابهتها، ولهذا فإن رغبة الجزائر في إقامة التجارة الالكترونية وتحقيق الفوائد المرجوة منها تستدعى ضرورة القيام بتعديلات عميقة وشاملة لمنظومتها القانونية[27]،إذ لابد أن تشمل التوجه السريع للنظم القانونية لمعالجة الأثار الناجمة عن استخدام التجارة الالكترونية وأدواتها من خلال حركة تشريعية تكون بمثابة مرآة عاكسة للرغبة الجدية في تبني التجارة الالكترونية واستعمال وسائل الدفع الحديثة، واستجابة التشريع الجزائري للمستجدات الحاصلة في هذا المجال، حيث لابد ان ترتكز هذه الحركة على التحضير والتكيف السريع للاطار القانوني للتجارة الالكترونية ووسائل الدفع الالكترونية الذي يكفل تنظيمها على نحو يحقق شيوعها ونماءها وذلك من خلال:

1- تعديل القانون التجاري الجزائري ليتضمن باب خاص بالتجارة الالكترونية، او إفرادها بقانون خاص مستقل ينظم جميع المسائل الخاصة بها[28].

2- لابد من وضع تشريعات متعلقة بالأموال الالكترونية وتكنولوجيا الخدمات المالية والمصرفية، بحيث تغطي وتشمل جميع المجالات المتعلقة بنظم التحويل الالكتروني والبطاقات البنكية والمصارف الالكترونية[29].

خاتمة:

ما نستخلصه من هذه الدراسة أن التجارة الالكترونية في الجزائر مازالت في مراحلها الجنينية إذ أنه وللأوضاع السائدة لا يمكننا الحديث عن انتشار وسائل الدفع الالكترونية بالشكل الذي انتشرت فيه في الدول المتقدمة وحتى في بعض الدول النامية التي أحدثت نقلة نوعية لا يستهان بها في ميادين التجارة الالكترونية واستخدام وسائل الدفع الالكترونية لوعيها بالمزايا الجمة التي تقدمها، عكس الجزائر التي يبقي موقعها جد محتشم من هذه التطورات والمتغيرات، ذلك انها مازالت تشهد مشاكل جمة في تطبيق وسائل الدفع التقليدية وتحسين خدماتها، فكيف لنا بالكلام عن وسائل دفع حديثة تشهد حتي بعض الدول المتقدمة صعوبة في تطبيقها.

إن الانتشار المحتشم لوسائل الدفع الالكترونية في الجزائر الى جانب المعوقات التي تم ذكرها مرتبطة بعدم وجود رغبة سياسية هادفة من طرف الحكومة ويظهر ذلك جليا من تأجيل إطلاق وسائل الدفع الالكترونية في كل مرة.

الهوامش:

(1) سمية ديمش، التجارة الالكترونية حتميتها وواقعها في الجزائر، مذكرة ماجيستر، تخصص: تحليل واستشراف اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، سنة 2011، ص275.

(2) المرجع نفسه، ص276.

(3) محرز نور الدين، صيد مريم، نظام الدفع الالكتروني ودوره في تفعيل التجارة الالكترونية مع الإشارة الى حالة الجزائر، الملتقي العلمي الدولي الرابع حول: عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية واشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر_عرض تجارب دولية_، معهد العلوم الاقتصادية، القطب الجامعي خميس مليانة، أيام 26 و27 افريل 2011، مداخلة منشورة على الموقع الالكتروني :iefpedia.com.

(4) سمية ديمش، مرجع سابق، ص276

(5) المرجع نفسه، ص282.

(6) سليمان ناصر، ادم حديدي، "تأهيل النظام المصرفي في الجزائر في ظل التطورات العالمية الراهنة أي دور لبنك الجزائر؟"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 2 لسنة 2015، ص19.

(7) منية خليفة، "الصيرفة الالكترونية كمدخل لتأهيل وعصرنة البنوك الجزائرية "، الملتقي العلمي الدولي الرابع حول: عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية واشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر_عرض تجارب دولية_، معهد العلوم الاقتصادية، القطب الجامعي خميس مليانة، أيام 26 و27 افريل 2011، مداخلة منشورة على الموقع الالكتروني:iefpedia.com.

(8) سليمان ناصر، ادم حديدي، مرجع سابق، ص17.

(9) المرجع نفسه، ص17.

(10) منية خليفة، مرجع سابق.

(11) هشام محمد فريد رستم،" الجرائم المعلوماتية، أصول التحقيق الجنائي والفني واقتراح انشاء الية عربية موحدة للتدريب والتخصص"، بحث مقدم لأشغال مؤتمر القانون والكمبيوتر والانترنت، المجلد الثاني، الطبعة الثالثة، كلية الشريعة والقانون، جامعة الامارات العربية المتحدة، دبي، 2003، ص404.

(12) هناك صنفان من القراصنة وهما:

الصنف الأول: وهم ما يطلق عليه بتسمية الهواة(Hackers): وهم من الشباب الفضولين الذين يسعون للتسلية ولا يشكلون خطورة على الصناعات والأنظمة المعلوماتية.

الصنف الثاني: يطلق عليهم تسمية المحترفون (Crackers): هذا الصنف أكثر خطورة من الصنف الأول ولهم القدرة على احداث اضرار كبيرة للنظم المعلوماتية. للمزيد من المعلومات انظر: وليد العاكوم، مفهوم وظاهرة الاجرام المعلوماتي، بحث مقدم لأشغال مؤتمر القانون والكمبيوتر والانترنت، المجلد الأول، الجزء الأول، ط 1، كلية الشريعة والقانون، جامعة الامارات العربية المتحدة، دبي، 2003، ص12.

[13] توجد مسميات اخري يطلقها الناطقون باللغة العربية على غسيل الأموال منها: تبيض الأموال، تطهير الأموال، تنظيف الأموال، تنقيح الأموال، وهي في حقيقة الامر مسميات لها نفس المعني وان كانت الترجمة الدقيقة للمصطلح الإنجليزي Money Laundring هو غسيل الأموال وهو المصطلح الذي اخذت به الأمم المتحدة في أحد وثائقها. انظر: دليلة مباركي، غسيل الأموال، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، تخصص: القانون الجنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008، ص8.

[14] سعدية قصاب، فايزة بودربالة، "تقييم وسائل الدفع الالكترونية: المزايا والمخاطر"، الملتقي العلمي الدولي الرابع حول: عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية واشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر_عرض تجارب دولية_، معهد العلوم الاقتصادية، القطب الجامعي خميس مليانة، أيام 26 و27 أفريل 2011، مداخلة منشورة على الموقع الالكتروني:iefpedia.com.

[15] مصطفي يوسف كافي، النقود والبنوك الالكترونية في ظل التقنيات الحديثة، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2012، ص80.

[16] مصطفي كمال طه، وائل أنور بندق، الأوراق التجارية الالكترونية ووسائل الدفع الالكترونية الحديثة (الكمبيالة، السند الاذني، الشيك، النقود الالكترونية، الأوراق التجارية الالكترونية، بطاقات الوفاء والائتمان)، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص338.

[17] المرجع نفسه، ص339.

[18] سبق القول بأنه لكل تطور تقني انعكاسات على المستوي القانوني، وان القانون يعد من بين اهم المؤسسات الجوهرية والاساسية في حياة الانسان الاجتماعية، وأكثر فروع الحياة تفاعلا مع حياة الانسان وتطوره، اذ ما كان ليعيش بمنأى عن التطورات المهمة والمثيرة التي احدثتها اختراعات المعلوماتية، للمزيد من التفاصيل راجع: فاروقعلي الحفناوي، قانون البرمجيات، دراسة معمقة في الاحكام القانونية لبرمجيات الكمبيوتر، دار الكتاب الحديث، مصر، 2001، ص26.

[19] منصوري الزين، وسائل وانظمة السداد الالكتروني، عوامل الانتشار وشروط النجاح، الملتقي العلمي الدولي الرابع حول: عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية واشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر_عرض تجارب دولية_، معهد العلوم الاقتصادية، القطب الجامعي خميس مليانة، أيام 26 و27 افريل 2011، مداخلة منشورة على الموقع الالكتروني :iefpedia.com.

[20] سمية ديمش، مرجع سابق، ص291.

[21] تطار محمد منصف،" النظام المصرفي الجزائري والصيرفة الالكترونية"، مجلة العلوم الانسانية، العدد الثاني، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2002، ص188.

[22] سمية ديمش، مرجع سابق، ص289.

[23] نسرين عبد الحميد نبيه، الجانب الالكتروني للقانون التجاري،(النقود الالكترونية_ التجارة الالكترونية_ العقود الالكترونية_ التوقيع الالكتروني_ البصمة الالكترونية)، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2008، ص62.

[24] حسين رحيم،" تسيير المعارف واستراتيجيات التجديد في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بالجزائر"، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، العدد الثالث، جامعة تلمسان، الجزائر، 2004، ص237.

[25] أحمد عبد العليم العجمي، نظم الدفع الالكترونية وانعكاساتها على سلطات البنك المركزي، دار الجامعة الجديدة، 2013، ص151.

[26] "يعرف التشفير على انه تحويل المعلومات الى شفرات غير مفهومة لمنع الأشخاص غير المرخص لهم بالاطلاع على المعلومات أو فهمها، لهذا تنطوي عملية التعمية على تحويل النصوص العادية الى نصوص مشفرة باستخدام مفاتيح معينة في تشفير الرسالة وفك شيفراتها". يوسف واقد، النظام القانوني للدفع الالكتروني، مذكرة ماجيستر، فرع: القانون العام، تخصص: قانون التعاون الدولي، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، 2009، ص163.

[27] مع العلم ان التكنولوجيا المتوفرة في هذا المجال يمكن ان توفر قوة تشفير تصل الى أكثر من 3000 بيت(bits)، والجدير بالذكر في هذا الشأن ان الوقت الازم لفك شفرة بقوة 56 بيت هو 22 ساعة و15 دقيقة، اما الوقت الازم لفك شفرة بقوة 128 بيت فهو 2 تريليون سنة لان المفكك في حالة 56 بيت بحاجة الى تجربة 72 كوادريليون من الاحتمالات (أي رقم مكون من 15 صفر)، اما في قوة 128 بيت فان الاحتمالات المطلوبة للتجربة تصل الى عدد فلكي وهو 340 اندلسيون(أي رقم ب 36 صفر).

[28] منصوري الزين، مرجع سابق.

[29] سمية ديمش، مرجع سابق، ص287.